الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الإتصالات صادر		
رقم	التاريخ	المرفقات
١٤٩	٢٠٢١/٢/٤	تقرير ٦ ورقة

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم مع سرعة موافاتنا بالرد على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

القائم بأعمال الوكيل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون "

تحريراً في : ٤ / ٢ / ٢٠٢١

وارد الإدارة العامة لمراقبي الحسابات رقم ١١٢ تاريخ ٢٠٢١/٢/٥

بحار،،،

الجهـاز المركــزي للمحاسبــات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

تقريــر مراقب الحسابات
عن القوائم المالية المجمعة
للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١

****

إلى الســادة / مساهمــي الشركــة المصريــة للاتصــالات

راجعنا القوائم المالية " المجمعة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " المتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصله بقيام المنشأه بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها نشير إلي ما يلي :-

١- لم نواف بالقوائم المالية المعتمدة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للشركة الشقيقة (فودافون) وكذا القوائم المالية المعتمدة لكافة الشركات التابعة والشركة الشقيقة (خدمات التوقيع الإلكتروني) والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) بإستخدامها ، كما لم نواف بتقارير مراقبوا الحسابات عن مراجعتهم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية وعدم تمكننا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق الملكية في الشركات الشقيقة .

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للتحقق من تطابقها مع القوائم المالية المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير مراقبوا الحسابات عنها .

٢ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بالشركة الأم نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وآخرها الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ــ قبل تحويلها إلى شركة مساهمة - بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة **ومما يؤيد أيضاعدم ملكية الشركة لتلك الأراضي :-**

- ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بالدولة عن قيمة حق إنتفاع أوإيجار إسمي لبعض الأراضي وقد تم رفع دعاوى قضائية بشأنها من قبل الشركة .
- صدور حكم محكمة النقض رقم ٦٥٠١ لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفاد "أن عقارات الشركة المصرية للاتصالات مملوكة للدولة ومعفاة من الضريبة العقارية" ، وبناءً على هذا الحكم قام مدير عام الادارة العامة للضرائب بالشركة بمخاطبة كافة مأموريات الضرائب العقارية بعدم مطالبة الشركة بسداد ضرائب عقارية عن المباني وما في حكمها لكونها معفاة من الضريبة .

يتعين الإلتزام بالفتاوى الصادرة فى هذا الشان.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- شركة تابعة - فى شركة TE GLOBE نحو ٢٣.٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠% منذ ٢٠١٦/٤/١٦ (التاريخ المدرج بالسجل التجاري) ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى عدم تحقيق الشركة الأخيرة لأي إيرادات نشاط مما أستتبعه تحقيقها لمجمل خسارة نشاط حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٢.٨٦٥ مليون جنية ، صافي خسارة نشاط بنحو٤.٦٢٨ مليون جنية وتبلغ إجمالي الخسائرالمرحلة بنحو ٨.٩١٩ مليون جنية ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا السابق (فحص القوائم المجمعة في ٢٠٢٠/٩/٣٠) أنه تم الإنتهاء من الأعمال الخاصة بحماية الشبكة من الإختراق وسيتم عمل الترابط مع أحد العملاء الدوليين ومن المتوقع تحقيق إيراد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

يتعين العمل علي الإستفادة من الأموال المستثمرة بالشركة في ظل مرور أكثر من أربع سنوات علي تاريخ إنشاء الشركة، لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركه الام .

٢- ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات المتاحة للبيع نورد بشأن بعضها ما يلى :

٢/١- تضمن حساب استثمارات مالية متاحة للبيع مبلغ ٦٠ مليون جنيه قيمة استثمارات الشركة المصرية فى شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥% من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد بنحو ١٩.٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى تاريخه .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد ورد بردود الشركة علي تقاريرنا السابقه أنه تم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالصندوق لمتابعة موقف تصفية الشركات ، كما تم الإتفاق مع المصفي علي أنه خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ سيتم الإنتهاء تدريجياً من التخارج من كافة الشركات المستثمر بها داخل الصندوقين إلا أن الشركة أشارت في ردها علي تقريرنا عن القوائم المجمعة في ٢٠٢٠/٩/٣٠ أنه تم عقد مجلس إدارة في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة التخارج من إستثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

هذا ونشير إلي أنه ورد برد الشركة علي تقريرنا عن القوائم المالية المجمعة في ٢٠١٩/١٢/٣١ أنه تم بيع شركة "Veseta" وهى من الشركات المدرجة بالصندوق، وجارى بحث عرض آخر لبيع إحدى الشركات الأخرى المدرجة بالصندوق ، ونشير إلي أنه لم نقف علي أسباب عدم حصول الشركة المصرية للإتصالات علي نصيبها من هذا البيع حتي تاريخه .

يتعين موافاتنا بموقف التصفيه وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع شركة "Veseta" وباقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المشار إليها وبخطة التخارج المشار إليها .

٢/٢- تضمن حساب الاستثمار فى شركات متاحة للبيع نحو ١١.٥٢٤ مليون جنيه قيمة الإستثمار بشـــركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بما تم بشأن تغيير المصفي وكذا ما تم بشأن دراسة موقف التصفية في ضؤ صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

٣- الإستثمار في العديد من الشركات التي لم تجن منها أيه عوائد - لعدد ٧ شركات ([1]) - وقد بلغ إجمالي المبالغ المستثمر فيها منذ سنوات سابقة نحو ٤٩.٨ مليون جنيه وتم عمل إضمحلال للمال المستثمر فيها بنحو ٤٣.٦ مليون جنيه .

يتعين بحث كافة الحلول الممكنه لتصويب الوضع لما لذلك من أثرعلي نتائج الأعمال بالشركة الأم .

ونشير في هذا الصدد إلي ما يلي :-

أ- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى** (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه –وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧.٥ مليون جنية - وقد تضمن الحساب نحو ٢.٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشيربالسجل ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١.٠١٩ مليون جنية لتبلغ جملة خسائرالشركة نحو٢٨.٥٩٥ مليون جنيه بنسبة ١٠٢% من رأسمالها المصدر- بلغ نصيب الشركه الأم من خسائرها نحو١٠ مليون جنيه (وفقآ للبيانات التي وافاتنا بها الشركة).

- وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه جاري التفاوض مع باقي المساهمين لحصول الشركة المصرية للإتصالات وحدها علي كامل **حصة المساهم (بي تي تراست)** المعروضة للبيع ، ولم نواف بدراسة الجدوي في هذا الشأن .
- **يتعين موافاتنا بدراسة الجدوي المشأر إليها في ضؤ الخسائر التي حققتها الشركة وكذا مستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه ، كما يتعين إعاده النظر في الإضمحلال المحسوب لهذا الإستثمار(بنسبه ٧٥%) في ضؤ بلوغ جملة خسائر الشركة أكثر من رأسمالها المصدر .**

[1] - شركة : الوطنية للتليفون المحمول ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، ميناتل ، النيل ، الثريا ، المصرية لخدمات التوقيع الألكتروني ، العربية لتصنيع الحاسبات .

ب- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧مليون جنيه منها مبلغ ٢.٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥- يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر – ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، ونشير لتحقيق الشركة صافي أرباح عن العام المالي ٢٠١٩ بلغت نحو٩٨٩ ألف جنية لتصبح الخسائرالمرحلة للشركة المذكورة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو٥٧.٩ مليون جنيه بنسبة ٨٢.٧ % من راسمالها المصدر طبقآ لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها ، و قد سبق وأوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المشار اليها .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٠/٩/٣٠ أنه تم إنعقاد الجمعية العمومية العادية بتاريخ ٧يوليو ٢٠٢٠ ونظراً للظروف المحيطة فقد تم مناقشة جدول الأعمال الخاص بالجمعية فقط دون التطرق لأخر مستجدات موقف المساهمين الغير مسددين لحصصهم ، وبالنسبة لتنفيذ مقترح ممثل المصرية للإتصالات بشأن المساهمين الغير مسددين لحصصهم ان يتم الوفاء بحصصهم عن طريق تقديم خدمات او تصنيع منتجات للشركة العربية لتصنيع الحاسبات (كحصة عينية) كبديل عن السداد النقدي أنه تم العرض عليهم ولم يتم موافاتنا بموقفهم حتي تاريخه .

في ضوء ما سبق يتعين موافاتنا بما يلي :

- **القوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .**
- **أخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ وفي ضوء النتائج المالية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٠ .**
- **ما تم بشأن تنفيذ إقتراح ممثل الشركة المصرية للإتصالات الخاص بالوفاء بباقى حصة المساهمين بشكل عينى وليس نقدى .**

٤- لم نواف بدراسة الجدوى الخاصة بانشاء الشركة المصرية لخدمات الاتصالات المتكاملة .

٥- إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

(أ) الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)

حيث حققت الشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مجمل خسارة نشاط بنحو ١٦.٤ مليون جنية وصافي خسارة نشاط بنحو ١٦.٦٧ مليون جنية – في حين حققت الشركة صافي ربح بنحو١٥.٧ مليون جنية متاثرة بإيرادات تمويلية (أرباح ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية) بنحو ٣٢.٣١٥ مليون جنية .

- **(ب) شركة سنترا**

حيث حققت الشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ١٤.٨٢١ مليون جنية مقابل نحو ٢٢ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بإنخفاض قدره ٧.١٨ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٣٢.٦ % ، وحققت الشركة صافي ربح بنحو ٩.٧٤٤ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩.١٦٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بإنخفاض قدره نحو ٣٩.٢٤٢١ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٨٠.٢%.

(ج) الشركة المصرية للإتصالات بفرنسا (TE FRANCE)

حيث حققت الشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ١,٧٧٥ مليون جنية مقابل نحو ٣,٥٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بإنخفاض قدره ١,٥٨ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٤٧ % ، وحققت الشركة صافي ربح بنحو ١,٤٤٨ مليون جنيه مقابل نحو ٢,٢٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بإنخفاض قدره نحو ٨٣٢ الف جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٣٧ % .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثرعلي نتائج أعمال الشركه الام .

٦- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو٦,٤٣٢ مليار جنيه .

يتعين علي الشركة بذل مزيد من الجهد نحو تحصيل نصيبها في كافة الأرباح المحتجزة وذلك لتخفيض الحاجة في الحصول على مصادر تمويل خارجية تتكبد الشركةعنها أعباء تمويلية متزايدة ،ونشير في هذا الشأن إلي تحمل الشركة نحو ٤٢ مليون جنيه كأستشارات قانونية ومالية وإقتصادية بغرض دراسة البدائل المطروحة أمامها في ظل إحتمالية قيام شركة فودافون العالمية ببيع حصتها في فودافون مصر وهو ما لم يتم .

مديرو العموم

نواب مديرة الإدارة

محاسب / خالد حسن سالم
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية)

محاسب / تامر سيد حسن

محاسبة / أماني فؤاد عباس

وكلاء الوزارة

محاسبة / اماني حنفي الرشيدى

محاسبة / ليلى مصطفى محمد

محاسبة / نبيلة محروس حلمى

محاسب / شريف فاروق الدسوقى

محاسبة / رضوة محمد امين

محاسب/ إيهاب سالم محمود

محاسبة/ فايزة محمد كامل
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية)

محاسبة/ الهام سيد عبد العزيز

القائم باعمال الوكيل الأول
مديرة الإدارة

محاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون

تحريراً في : ٤ / ٧ / ٢٠٢١